المكتبة الاقتصادية - مراجعة كتاب

مراجعة كتاب

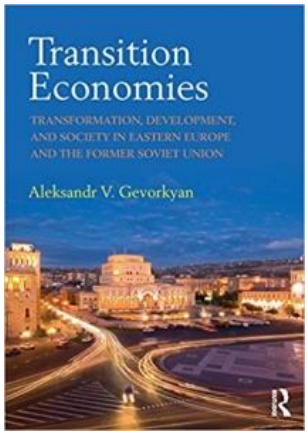

أليكســـــاندر غيفوركيان،* الاقتصـــــادات الانتقالية: الانتقال والتنمية والمجتمع في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق

المراجع: ياكوف فيغِن**

ترجمة: مصباح كمال***

Aleksandr V. Gevorkyan. *Transition Economics: Transformation, Development, and Society in Eastern Europe and the Former Soviet Union.* New York: Routledge, 2018. 292 pp. $54.95 (paperback), ISBN 978-1138831131.

لقد اعتبر البعض الصراع بين روسيا وأوكرانيا بمثابة إعلان لنهاية حقبة "ما بعد الاتحاد السوفييتي." لذلك قد يكون من المفاجئ أن أجد كتاب ألكسندر ف. غيفوركيان **الاقتصادات الانتقالية**، الذي كتب قبل عام 2022، لا يزال كتابًا لا غنى عنه لأولئك الذين يرغبون في إعادة التعامل مع منطقة نسيها الكثير من العلماء وعادت إلى الظهور بشكل جذري في الوعي العام. يعد كتاب **الاقتصادات الانتقالية** مشروعًا طموحًا. وهو يطمح إلى أن يكون كتابًا دراسيًا يغطي القضايا الرئيسية للانتقال إلى ما بعد الاشتراكية ليس فقط في الاتحاد السوفييتي السابق ولكن في أوروبا الشرقية. وكما يعترف الكتاب نفسه، فهذه مهمة شاقة لأنه لا يوجد شكل محدد من أشكال "الاشتراكية". على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه، إلا أن اقتصادات الدولة الاشتراكية اختلفت في جميع أنحاء عالم ما بعد الاشتراكية. ومع ذلك فإن هذا الكتاب يفي بهذه المهمة إلى حد كبير.

يرتقي غيفوركيان إلى مستوى التحدي من خلال اتباع "نهج جدلي." وهو يعني بهذا تحويل قصة الاقتصاد الكلي التقليدية إلى سرد تاريخي يدمج الاقتصادات

المكتبة الاقتصادية - مراجعة كتاب

الاشتراكية السابقة في سياقها السياسي والاجتماعي. وهذا يعني أن المؤسسات وتحولاتها هي في قلب القصة. وخلافًا لمعظم المراجعات الشاملة للكتب المدرسية حول الاقتصاد الانتقالي، يركز غيفوركيان أيضًا على التغييرات في رفاهية الإنسان والهجرة. وهكذا تم تنظيم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء: نظرة عامة على الاقتصاد المخطط على النمط السوفييتي، وجوانب الاقتصاد الكلي للانتقال نحو نظام السوق، والانتقال البشري المستمر لأنظمة الرفاهية والتجارة والهجرة.

القسم الأول للكتاب مكرّس للاقتصاد المخطط وتطبيقه. وخلافا للعديد من الكتب المدرسية التي تتناول مشاكل ما بعد الاشتراكية، فإن ما يقدمه الكتاب ليس نظرة عامة سريعة على التخطيط والاقتصاد السوفياتي. إذ يأخذ غيفوركيان الهياكل الاقتصادية لاقتصادات الدولة الاشتراكية على محمل الجد وليس كمقدمة. في إطاره الجدلي والمؤسسي، يعد إن فهم أنماط اشتراكية الدولة أمر بالغ الأهمية لمعرفة لماذا يمثل التحول إلى اقتصاد السوق مثل هذا الانقطاع العميق لكل من الإنتاج الاقتصادي والبيئة البشرية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وباعتباري مؤرخاً اقتصاديًا للاتحاد السوفييتي السابق، فقد أذهلني التفصيل والعناية في وصف سياسات التخطيط في الاتحاد السوفييتي.

على عكس معظم الكتب، يمكن للمرء أن يتعلم من كتاب **الاقتصادات الانتقالية** عن المناقشات الدرامية، العنيفة في بعض الأحيان، حول الخطة الاقتصادية وغرضها وطبيعتها. ويركز غيفوركيان أيضاً على سمة الاقتصاد الكلي التي يتسم بها التخطيط على النمط السوفييتي — التفضيل الساحق للصناعات الثقيلة على الصناعات الخفيفة والسلع الإنتاجية. إن اختلال التوازن المستمر، والمحدد سياسيًا، في التخطيط الاشتراكي للدولة هو خلفية حيوية لصعوبات الاشتراكية الإصلاحية وفي نهاية المطاف لصعوبات الفترة الانتقالية.

الجانب الأصلي الآخر للاقتصادات الانتقالية هو أنها تأخذ تنوع الاقتصادات الاشتراكية وترابطها على محمل الجد. وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن التكامل الاقتصادي عبر الكتلة السوفيتية السابقة لم يكن ناجحا للغاية، فقد تم إنشاء العلاقات التجارية في المنطقة ومع الاقتصادات الرأسمالية. ومن ثم، فإن اختلال الاقتصاد المحلي كان أيضاً بمثابة انهيار للاقتصاد السياسي الإقليمي.

المكتبة الاقتصادية - مراجعة كتاب

ويتناول القسم التالي من الكتاب عملية الانتقال نفسها. ومن المميز أن غيفوركيان لا يبدأ سرده في التواريخ المألوفة لعام 1989 أو 1991. فهو يبدأ مناقشته حول الانتقال بنظرة عامة على إصلاحات اقتصادات الدولة الاشتراكية. فدول ما بعد الاشتراكية لم تنتقل مباشرة من النظام الستاليني الصارم إلى السوق الحرة. فبحلول عام 1989، كان اقتصاد الدول الاشتراكية غير قابل للتمييز. فمعظم الاقتصادات الاشتراكية، ضمّت، بشكل رسمي أو غير رسمي، آليات السوق، والاقتصاد المخطط، على هذا النحو، لم يعد موجودًا. وكانت الأزمة الاقتصادية المتنامية تعني أن السؤال الذي طرح في أواخر الثمانينيات لم يكن ما إذا كان ينبغي التحرك نحو اقتصاد السوق بشكل أكبر، بل مدى سرعة القيام بذلك وما يعنيه اقتصاد السوق الحديث.

ومن المهم فهم هذا السياق الاقتصادي والسياسي الكلي عندما نقارن وتيرة ونتائج التحولات في التسعينيات. يقدم غيفوركيان لمحة عامة عن الاختلافات والمزالق في خطط الخصخصة في جميع أنحاء منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي. ويقدم لمحة شاملة عن "مناقشات العلاج بالصدمة" والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة الموروثة من العصر الاشتراكي والتي جعلت كل تجربة خصخصة مختلفة.

أقوى سمة لكتاب **الاقتصادات الانتقالية** هي التأكيد على تبعيات المسار التي خلقتها العلاقات الاقتصادية الاشتراكية كعوامل مساهمة في مشاكل التحول. لم يكن الانهيار الاشتراكي مجرد ظاهرة وطنية. لقد أنهى الانهيار نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله وأدى إلى ظهور دول جديدة من وحدة اقتصادية واحدة تسمى الاتحاد السوفييتي. وكان تأثير هذا الانهيار الإقليمي على النتائج المحلية هائلاً.

كان انهيار الاتحاد السوفييتي وحده بمثابة تفكك جذري للجغرافيا الاقتصادية. ومن المفارقات ازدياد التنقل mobility عبر المنطقة السوفيتية السابقة. كان الاتحاد السوفييتي السابق عبارة عن اتحاد تحويلي transfer union، لكن التنقل البشري كان محدودًا، ومثل نظام هوكو[1] *Hokou* الصيني المعاصر، كان

[1] تم إنشاء نظام الهوكو في عام 1958 كجزء من قانون تسجيل الأسر لمساعدة الحكومة على إدارة الخدمات الاجتماعية للمقيمين بما في ذلك الوصول إلى التعليم والعمل، والحق في امتلاك سيارة محلية أو منزل، والحصول على الرعاية الصحية. (المترجم)

المكتبة الاقتصادية - مراجعة كتاب

يُستخدم كشكل من أشكال السيطرة الاجتماعية. أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تدمير الاتحاد التحويلي transfer union، لكنه أطلق العنان لهجرة العمالة عبر الاتحاد السوفييتي السابق. ومن ناحية أخرى، تم دمج شرق أوروبا الوسطى في الاتحاد الأوروبي وأصبح مصدرًا للعمالة المهاجرة. يركز غيفوركيان على هذا وعلى العناصر البشرية الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية بعمق أكبر بكثير من الكتب السابقة. وبعيدًا عن أسلوبه الوصفي للانتقال الاقتصادي، فهو يقدم مقترحات سياسية جادة لإنشاء بنوك تنمية الانتقالات الإقليمية والتي يقودها المغتربون لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحفيز النمو الأكثر كفاءة.

يختتم غيفوركيان **الاقتصادات الانتقالية** بمناقشة المنطقة [أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق] في "الألفية الثانية الصاخبة" وتداعيات أزمة عام 2008. بشكل عام، يعد هذا القسم وصفًا لتأثير الدورة الفائقة للسلع على التحسن السريع في الاستهلاك في دول ما بعد الاشتراكية والتوقف المفاجئ لفترة ما بعد عام 2008. وهنا نرى بالفعل انحرافًا حادًا بين الاتحاد السوفييتي السابق وشرق أوروبا الوسطى. ويصبح الأول مرتبطا بقوة بدورة السلع الأساسية، والثاني مرتبطا بالاتحاد الأوروبي. وهذا يخلق هياكل تصديرية مختلفة للغاية، وأوجه اعتماد متبادل، وبالتالي دورات اقتصادية في ما كان ذات يوم عالماً مترابطاً في مرحلة ما بعد الاشتراكية. ومن نقطة انطلاق مشتركة، أدت الأشكال المختلفة للاندماج في الاقتصاد المعولم إلى خلق اختلافات حادة. وفي كلتا الحالتين، لا يمكن وقف صعود النظام الرأسمالي الجديد.

وبشكل عام، فإن غيفوركيان قدّم نظرة عامة استثنائية في معالجتها للتحول في مرحلة ما بعد الاشتراكية. وأعتقد، في بعض النواحي، أنه كتب "الكلمة الأخيرة" بشأن هذه المسألة. ليس فقط لأنها ربما تكون النظرة العامة الأكثر شمولاً، ومتعددة التخصصات، وذات أسس مؤسسية للاقتصادات الانتقالية، ولكن لأن عصر ما بعد الاشتراكية قد انتهى على الأرجح. إن الأزمة في أوكرانيا تشكل انقطاعًا *cesura* في كثير من النواحي. وتتلخص إحدى الطرق في ذلك في أن اندماج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي يتغير بسرعة. كما إن العزلة المتزايدة وعسكرة الاقتصاد الروسي قد تنذر بتقليص دور موسكو كمركز اقتصادي وسياسي إقليمي لدول ما بعد الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى. وعلى مستوى أوسع، أصبحت مشكلة "الانتقال إلى [نظام] ما" "transition

المكتبة الاقتصادية - مراجعة كتاب

"what to" أكثر أهمية مع دفن إجماع واشنطن الذي كان يوجه صورة الرأسمالية المثالية.

ومع ذلك، لا أعتقد أن هذا يعني أننا لا ينبغي أن نتحدث عن الاقتصاد الانتقالي بعد الآن. بل إن هذه المحادثة أصبحت الآن مهمة بطريقة أعمق وأعمق. بالنسبة للاقتصاديين وأصدقائهم من العاملين في العلوم الاجتماعية الأخرى، فإن المبدأ الأساسي هو أن كل الاقتصادات هي اقتصادات انتقالية. إن الاقتصادات موجودة في زمن تاريخي وتسترشد بمؤسسات مدغمة فيه بدلاً من وكلاء التحسين optimizing agents.

وعلى هذا النحو، فإن تحولات ما بعد الاتحاد السوفييتي تزودنا بدروس عامة حول التغيرات الجذرية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المعقدة. إن فهم هذه الديناميكيات أمر حيوي في عالم يتسم بتغير المناخ والتحديات الجيوسياسية المتجددة التي قد تمزق العولمة النيوليبرالية في العقود المقبلة. ومن وجهة النظر هذه، فإن الاقتصاد الانتقالي لن يختفي أبدًا، وسيكون نص غيفوركيان حيويًا للتحضير لمستقبل مضطرب.■

(*) ألكسندر ف. غيفوركيان، أستاذ كرسي هنري جورج في الاقتصاد وأستاذ مشارك للاقتصاد في قسم الاقتصاد والمالية في كلية بيتر جيه توبين لإدارة الأعمال في جامعة سانت جون في مدينة نيويورك. وهو زميل أبحاث أول في مركز فنسنتيان للكنيسة والمجتمع، وزميل أبحاث في مركز إدارة الأعمال العالمية، وعضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الأرمنية وعضو مجلس أمناء كلية هنري جورج للعلوم الاجتماعية.

Aleksandr V. Gevorkyan is Henry George Chair in Economics and Associate Professor of Economics at the Department of Economics and Finance of the Peter J. Tobin College of Business at St. John's University in New York City. Dr. Gevorkyan is a Senior Research Fellow at the Vincentian Centre for Church and Society and a Research Fellow at the Center for Global Business Stewardship. He is a Board Member at the Armenian Economic Association and a member of the Board of Trustees at the Henry George School of Social Science

** الدكتور ياكوف فيجين، مؤرخ، ومتخصص في تمويل المشاريع في مركز المشاريع العامة، وزميل في معهد عائلة جاين، وكان سابقًا مديرًا مشاركًا في معهد بيرجوين. وهو مؤلف كتاب "بناء الخراب: سياسة الحرب الباردة للإصلاح الاقتصادي السوفييتي" (مطبعة جامعة هارفارد، 2024).

Dr. Yakov Feygin is a recovering historian, project finance specialist at the Center for Public Enterprise, Fellow at the Jain Family Institute, and, previously, Associate Director at the Bergguen Institute. He is the author of *Building a Ruin: The Cold War Politics of Soviet Economic Reform* (Harvard University Press, 2024).

Copyright (c) 2024 by EH.Net. All rights reserved.

(**) مصباح كمال، كاتب في قضايا التأمين

يمكن قراءة النص الإنجليزي للمراجعة بالنقر على هذا الرابط:

https://eh.net/book_reviews/transition-economies-transformation-development-and-society-in-eastern-europe-and-the-former-soviet-union/

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 22 أيار 2024

http://iraqieconomists.net/ar/